الحركات الإسلامية وأساليب الحراك المجتمعي بين الواقع وتداعيات الربيع العربي

Islamic movements and methods of community mobility between the reality and repercussions of the Arab Spring

لزهر بن عيسى*
جامعة محمد خيضر-بسكرة-، (الجزائر)
مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة
lazhar.benaissa@gmail.com

الهادي دوش
جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-، (الجزائر)
مخبر السياسات العامة والخدمة العمومية
doucban19@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/28 **تاريخ القبول للنشر**: 2022/03/29 **تاريخ النشر**: 2022/07/22

ملخص

تعالج هاته المقالة إشكالية تداعيات (الربيع العربي) على الحركات الإسلامية، حيث شكلت محطة هامة من المحطات التاريخية التي شهدتها هاته الحركات، حيث بينت هاته التداعيات الكثير من **السقطات التي وقعت فيها**، أنتج العديد من التحديات التي ستكون بلا شك -مستقبلا-، عنصرًا مفصليا في صيرورتها وديمومتها، خاصةً إذا لم تعِ حجم المخاطر المُحدقة بها، وتبقى الفُرصة قَائمةً لها لكسبِ مهمة النهوض وكسب المعركة

* المؤلف المراسل.

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

السياسية، وتعظيم قاعدتها الانتخابية، مع وجوب بناء [شبكة قراءة جديدة للواقع] تستجيب لقاعدتها الانتخابية، وعليها أن تغير من أساليب عملها واستراتيجياتها مستقبلا، مع تنويع في الأساليب النِّضالية السلمية.

الكلمات المفتاحية: الحركات الإسلامية – أساليب – الحراك المجتمعي – الربيع العربي – تداعيات.

Abstract:

This article deals with the problem of the repercussions of the (Arab Spring) on Islamic movements, as it represents an important historical stage for these movements. These repercussions forced it to change its methods of work and its strategy in the future.

key words: Islamic Movements; Methods; Societal Movement; Arab Spring; Repercussions.

مقدمة

كشفت انعكاسات الرّبيع العربي استراتيجياً، حجم الضّبابية التي تُعاني منهَا الحركات الإسلامية العربية بعد أحداث الربيع العربي؛ ضِف إلى ذلك ظهر إلى السطح كُتلة كبيرة من البَوْنِ بين فصائل هاته الحركات الإسلامية، والتي من المفروض أن سِياقات الحَاضر تُوحِّدُها.

تمثل الحركات الإسلامية في الساحة السياسية العربية فصيلا مهمًا يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق توازنات مصيرية؛ نتيجة للتحالفات التي تنسجها على حساب تكتلات أخرى، مما يحتّمُ ضرورة إيلائه منتهى الأهمية، فهو قوة سياسية في النهاية حاسمة لخيارات الحكومة والساسة وصُنَّاع القرار.

بالرغم من مرور ما يقارب القرن على نشأة وظهور الحركات الإسلامية، ونتيجةً للتَّراكمات المعرفية الحاصلة والخبرة الممارساتية التي أثْرَتْ أدبيات هذا الفصيل السياسي، يلاحظُ نوعٌ من (سُوءِ استغلالِ) الفُرص وغِياب الحنكة السياسية لديها.

لعلَّ أسباب الربيع العربي جزءًا منها كانت تبشر به هاته الحركات الإسلامية، بمعنى استباق أحداثه معرفيا، غير أن الانتكاسة كانت بعد هاته الأحداث التي ما فتئت تكشف السوءات السياسية لهاته الحركات وتعرِّي سقطاتها المتلاحقة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وبناءً عليه، فإنَّ هدف المقالة هو الكشف عن التداعيات المباشرة وغير المباشرة لإحداث الربيع العربي على بنية ونموذج تفكير واستراتيجية المواجهة عند هاته الحركات، ما يتضمَّنه ذلك من تسليط الضوء على الإشكالية التالية:

هل تَستمرُّ الحركات الإسلامية في الأساليب الكلاسيكية للنِّضال، أم إنَّ واقعية المرحلة تستَدعِي التَّحدي والاستجابَة؟

وتتطلب الإجابة عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات مهمة كتفكيك للإشكالية الرئيسية نجيب عنها في سياق البحث، وهذه التساؤلات الفرعية هي:

1- ما هي أهم سقطات الحركات الإسلامية التي كشفتها تداعيات الربيع العربي؟

2- ما هي أهم التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية والمؤثرة في مسيرتها ومستقبلها؟

3- ما حدود اعتبار النظام الاستراتيجي للحركات الإسلامية ذي أبعاد وظيفية مستقبلية؟

في دراستنا لهذا الموضوع وسعيا منا للإجابة عن الإشكالية المطروحة؛ انطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: **كلما كانت استراتيجيات الحركات الإسلامية بعد أحداث الربيع العربي تخضع إلى الهندسة التطورية وتراعي المتغيرات المرحلية كلما أدى ذلك إلى تطوير استراتيجيات عمل غير كلاسيكية**؛ وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها؛ و انطلاقًا من أنّ موضوع الدِّراسة يتعلق أساسًا بالحركات الإسلامية كأحد المداخل الحداثية لنهضةٍ مجتمعيةٍ في العالم الإسلامي، فإنَّ الباحث بنى تصوُّره الفرضِي انطلاقًا من تساؤلات الإشكالية، وعليه فقد جاءت فرضيات الدِّراسة والمقابِلة لمجموعة الأسئلة الفرعية كما يلي:

- شكلت تجربة الحكم بالنسبة للحركات الإسلامية واحدةً من أسوءِ التّجارب بالنّظر إلى سَقَطَاتهَا المُمارساتية بالجمله؛
- كُلَّما قلّلت الحركات الإسلامية من حجم التحديات التي تواجِهُهَا كلَّما عجَّل ذلك بإفلاسها أيديولوجيًا وعملياً؛
- يجبُ أن تعتمد الحركات الإسلامية مستقبلًا على خبراءَ واستراتيجيين وإلاَّ فإنَّها تتحول من المعارضة إلى المعاوضة.

إنَّ هدف المقالة هو الكشف عن التداعيات المباشرة وغير المباشرة لأحداث الربيع

العربي على بنيةِ ونموذج تفكير واستراتيجية المواجهة عند الحركات الإسلامية، مع التركيز على أهم التحديات التي تُواجه الحركات الإسلامية بعد أحداث الربيع العربي، وتسليط الضوء على الرهانات غير السياسية للتفوق السياسي الإسلامي لها، واعتمدنا على المنهج الاستنباطي، مع استخدام آداة الوصف، وللإجابة عن الإشكالية محل الدّراسة، قسمنا المقالة إلى الخطة التّالية:

أولا: أهم سقطات الحركات الإسلامية بعد أحداث الربيع العربي ومُسبّباتها؛

ثانيًا: أهم تحديات الحركات الإسلامية بعد أحداث الربيع العربي؛

ثالثًا: إستراتيجيات الحركات الإسلامية للتّفوق المُستدام في المرحلة الراهنة.

المبحث الأول: أهم سقطات الحركات الإسلامية بعد الربيع العربي ومُسبِّباتها:

تعتبر موجة الربيع العربي نقطَةَ تَحوُلٍ في علاقة الأنظمة السياسية العربية بشعوبها، سيما في علاقتها غير المُستقرّة مع المعارضة، والتي تشكّلُ الحركات الإسلامية فَصيلًا مهمًا مِنها، كونها قائدة مسيرة التغيير منذ عقدين أو أكثر مع الأنظمة السياسية، حيث ولّدت لحظة ميلاد الربيع العربي الفرصة المواتية لها (ç'est l'occasion ou jamais)، وهي التي انتظرتها لأزمنة عديدة، غير أنّ المُلاحظ لسلوك الحركات الإسلامية بعد وصولها للسلطة، يدرك حجم السّقطات الممارساتية لها – Un simple aperçu indique des nombreuses erreurs et fautes de calcul–، حيث سنعالج في هذا المبحث أهم هاته السقطات، ومسبّباتها.

المطلب الأول: أهم العثرات الممارساتية بعد الربيع العربي:

لقد تبين بما لا يدع مجالًا للشّك بأنّ الحركات الإسلامية، تفتقد للرؤية الاستراتيجية بما يَضمنُ لها موطئ قَدمٍ في اللُّعبة السِّياسية النّزيهة، وأنّها تفتقر للحنكة السّياسية، حيث تمظهَرَ

ذلك في الكثير من العثرات وأهمها:

1. فشلٌ في إسقاط الأنظمة التسلطية: بل وتحولت إلى التحالف مع الأنظمة السياسية المتسلطة باسم السلمية ودفع الضرر وغيرها من التعليلات، تماهيا مع المثل الذي أورده البروفيسور جمال ضو: إذا أردت أن تقنع شخصا بقبول السيئ فأوصله إلى قناعة: أن البديل دائما أسوء.. وكذلك الشعوب، في الوقت الذي تبدو فيه بلدان المنطقة في أمسّ الحاجة لتعاقدات اجتماعية جديدة، تقطع مع الاستبداد والسلطوية والفساد والتصلب المذهبي والتطرّف الديني، وتفتح ورشات حقيقية للإصلاح والتحديث والتنمية والتوزيع العادل للسلطة والثروة[1]، فأصبحت لديها هلامية الموقف واستجابة لحامض مغريات السلطة، تارة بحقائب وزارية خاوية وتارة بديمقراطية شكلية ...إلخ، ولذلك نحتار في كثير من الأحيان في بعض الحركات الإسلامية التي لا تتحسن إلاَّ تكثير سواد خصومها ولا تكون طرفاً إلاَّ في الدفاع عمن يتربَّصون بمبادئ الوطن.

2. ضآلة النُّضج السياسي لدى النخبة السياسية الإسلامية: "إنَّ قلة الوعي في المجتمع النخبوي الإسلامي؛ بالإضافة إلى الجدلية في العقيدة، والشكلية في الفقه، والخشونة والفضاضة في الدعوة، والجزئية في الاهتمام، والسطحية في المعالجة، والارتجالية في الفعل، والعاطفية في ردة الفعل، والاتكالية في العمل مع اللامنطقية في التحليل والتكلس في الفكر"، هي الأشياء التي يراها الأستاذ محمد لخضر حرز الله♦ من أسباب التردي الفكري للعقل العربي المسلم التي حصرته في أضيق المآزق وبعثرت جهوده في شتى المزالق، مع غياب المشروع المجتمعي الحقيقي الذي تلتف حوله الجماهير، من لدن (الحركات الإسلامية) سواء أكان سياسيًا، أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، بمعنى لا وُجودَ لتصورٍ مُجتمعي

وفقًا للمَرجعية الإسلامية واضحُ المعالم، فالمجتمع المدني مغيَّب تمامًا، وفي أحسن الأحوال يستدعى [كرافعةٍ لمشاريع انتخابيةٍ مناسباتية].

3. لم تكن مشاركة الحركات الإسلامية في ثورات الربيع العربي أمرًا اختياريًا أو بقرار تنظيمي، إنَّما كان أمرا واقعاً فرض عليها بفعل تطورات الفعل الثوري، الذي كان سريعا وحاول الجميع اللّحاق به[2]. حيث لم تكن الحركات الإسلامية السبّاقة إلى مؤازرة ثورات الرّبيع العربي، بل حاولت كغيرها ركوب موجة الربيع العربي واختطافه في كثيرٍ من الأحيان، يضاف إليها بعد خفوت شرارة الربيع العربي، تخندقت هاته الحركات راسمة لنفسها نفس المنهج السّابق (المناسباتية).

4. تغييب العقل الإسلامي عن فهم المتغيرات ومسايرة التطورات: عندما يصير العقل تهمة، فمن حقّ الحداثيين أن ينعوا على الإسلاميين جميعهم تعطيلهم لأقدس قوّة حباهم الله بها؛ وهي العقل، ورميهم بالتمسّك بفهوم موغلة في القدم بحجّة أنّها العصمة بعينها، فيكونون متغرّبين عن واقعهم المعيش، وغير مستعدّين أن يدشّنوا مراجعات يقيّمون معرفتهم الدينية بما ينسجم مع عموم الأمّة في معتقدها وموروثها الفكري والثقافي والحضاري، وبما يبوّئها مكانة محترمة بين أمم الأرض..[3] بالإضافة إلى سوء تقديرٍ وضعف النّظرة الاستراتيجية للواقع السياسي، فما زالت الحركات الإسلامية تنظر إلى الواقع السياسي العربي بنوع من السذاجة السياسية وسوء تقدير للقوى السياسية والتشعبات المختلفة، مع عدم ربط المتغيرات المحلية لكل دولة بالمتغيرات الإقليمية والدولية، حيث ما زالت تغرق في المثاليات والنظريات الجوفاء دون إسقاطات واقعية.

المطلب الثاني: أسباب سقطات الحركات الإسلامية بعد أحداث الربيع العربي:

تناولنا في المطلب الأول أهم سقطات الحركات الإسلامية، وهذا بعد إحداث الربيع

العربي، والتي كانت متمايزة ومتنوعة، وكان لهذه السقطات الكثير من الأسباب وأهمها:

1. الاستغراق في العتبة الحزبية: من كوارث العمل الإسلامي الذي تُمارسه الحركة الاسلامية ارتداده إلى نشاط حزبي. فعندما يتحول العمل الإسلامي إلى عمل حزبي محض يتحوّل بعد فترة من الزّمن إلى ميكانيكية حزبية تنظر الأوامر من فوق وتبتعد رويدًا رويدًا عن ميزة الإبداع والحركة الذّاتية (وهو سر تفوق الإسلام تاريخيًا)[4]، والملاحظ بعد أحداث الرّبيع العربي أنَّ الحركات الإسلامية ما تزال رهينة الانتماءات الحزبية الضيقة، وتنازع الأحزاب التي في نفس الفصيل، وقد تتطور إلى صراعٍ مقيت حول السُلطة، وهي التي من المفروض أن تنهل من معينٍ واحد.

2. بعض النّماذج المشوهة من الحركات الإسلامية: شوَّهُوا الدّين بالمُمارسات الخاطئة، فلقوا أدرانهم بالدِّين حتى أصبح المتدين محل شكوك، نتج عنه إشكالية (التموقع) فهي تائهة وتبحث عن موقع سياسي لها في كثير من البلاد العربية والإسلامية بسبب غياب البدائل والجعجعة الفارغة.

3. النِّضال الإلكتروني الغائب والوعي التكنولوجي المتدني: إنّ الشعوب العربية والإسلامية هي مهددة، وأصبحت وجهة لخدمة عرابي العالم لصناعة رؤى محددة تسهل التحكم فيها عن بعد، وحتما سيتم تهيئتُها لتقبل فكرة المواطن العالمي، لتمييع كل عمق حضاري إسلامي، مع البعد عن الجانب الروحي والتربوي الذي هو أساس كيانها، فضلا عن تنافس الكثير من قادتها ومنظريها على المناصب والانغماس في مغرياتها، مع التلعثم في إدارة المجتمع برشادة خلَّف معه غياب سياسات عامة واضحة المعالم لإدارة المجتمعات العربية.

لا يوجد إجماع على المشروع الوطني والتوحد لأجله، مع نقص الإيمان بالقضايا التي تحارب وتنافس لأجلها، ويبدو أنّ أهم دليل هو رفض حركة النهضة الإسلامية المحسوبة على حركة الإخوان التونسية مشروع قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، واعتبر علي العريض (نائب رئيس حركة النهضة التونسية): "قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل مغامرة من شأنه أن يثير المشاكل لتونس مع الدول الغربية والمؤسسات الأممية"، مُلمحًا إلى رفضه لهذا القانون، مع تباين في الآراء؛ فقد اعتبر الغنوشي أن قضية التطبيع مع إسرائيل وموضوع حجّ الغريبة "ليس أمرا جديدا وهو موضوع قديم". مشيرا إلى أنّ "الحكومات التونسية ما قبل الثورة وما بعدها سلكت نهجا واضحا في التعامل مع هذه القضيّة، ينبغي اتّباعه من دون زيادة أو نقصان"، دون أن يفسّر طبيعة ذلك النهج[5]؛ وأضاف رئيس حركة النهضة أنّ "الموسم السياحي في صعود، ولا ينبغي التشويش عليه بهذه القضيّة"، ويرى مراقبون أنّ تصريحات راشد الغنوشي حول مسألة التطبيع متناقضة، فهو من جهة يردّد أنّه ضدّ التطبيع وضدّ دولة الاحتلال الإسرائيلية، ومن جهة أخرى يصرّح "أنّ الموقف الرسمي من التطبيع لن يترجم في القوانين ولَا في الدستور الجديد للبلاد"[6].

4. استمرارية ستاتيكا الخيارات: يبدُو أن الحركات الإسلامية قد وصلت إلى عُنقِ الزجاجة، بعد استنفاد هاته الأخيرة لأوراقها، وكأنَّها تلقي بالمنشفة مستسلمة للأمر الواقع، هذا ما أكدته العديد من نتائج الانتخابات الأخيرة، ففي الجزائر مثلًا حتى بعد الإعلان عن وحدتها التي يبدو أنها لم تكن كافية لتحقيق نتائج معقولة. نتائج هذه الانتخابات التي تؤكد على ضعف حضور الإسلام الإخواني في الجزائر تقليديا، ضعف قد يتطور في المستقبل نحو الأسوأ، إذا استمرت هذه الأحزاب في تبني الخيارات الاستراتيجية نفسها التي أوصلتها إلى هذه النتائج، وهي تتأرجح بين الموالاة والمعارضة، من دون أن تستفيد لا من مزايا الموالاة

ولا من تجنيد المعارضة[7].

5. لم تستطع بناء شبكة قراءة واقعية أو عجزت في كثير من الأحيان عن قراءته قراءة سليمة فضلا عن التنبؤ بالسلوكات، كما عجزت هي الأُخرى عن مقارعة الأحزاب العلمانية (لا في التموقع ولا في الدّفاع عن برامِجها)، ناهيك عن عدم امتلاكها لأدوات تحليل [خطية كانت أم عمودية]، ما أشَّرَ في كثيرٍ من الأحيان بأنَّها مجرد زر في ريموت كنترول السُلُطات – C'est devenu une télécommande pour les autorités –وتُستدعى فقط للاستئناس متى شاءت تلك السُلَطْ وذلك بسبب:

- عقم مستويات التحليل لديها: لم تعد هناك أي جدوى من الفصل بين مستويات التحليل الوطنية والدولية؛ لأنَّ الأحداث والظواهر أصبحت تنتقل من مستوى إلى آخر؛
- تعددية الأسباب: لم يعد من الممكن تفسير ما يحدث بحركيات سببية واحدة ومحددة، ولكن هناك عوامل كثيرة متداخلة؛
- تزايد الفاعلين الثانويين والهامشيين مع تعقد الأحداث والتي لا تترك أي مساحة لفهمها، مع تطورها غير المنتظم وتشابكها.
- بقاء الحركات الإسلامية في سردياتها الكلاسيكية، دون البحث عن تطوير/ تحيين الخطاب الإسلامي بما يتماشى والواقع– والذي أصبح اليوم أكثر من ضرورة–.

المبحث الثاني: تحديات الحركات الإسلامية بعد أحداث الربيع العربي:

تواجه حركات "الإسلام السياسي" تحديات المحافظة على هويتها، والتشبث بمبادئها وهي تصارع ضغوط الواقع وتكتوي بإكراهاته، إلى درجة التخوف عليها من الذوبان في

الواقع أو الانحراف عن أصولها المؤسسية، ما يفقدها مبرر وجودها، ويجردها من صفتها الإسلامية التي عُرفت بها بحسب باحثين، ويمكن تقسيم التحديات التي تواجهُها إلى قسمين كالتالي:

المطلب الأول: أهم التحدّيات البُنيوِية التي تواجه الحركات الإسلامية:

لا شكّ وأن مجريات الأحداث وتَسارُعِها بفعل تداعيات الربيع العربي، خلّف كمًّا هائلاً من التحديات البنيوية بالنسبة للحركات الإسلامية وأهمها:

أولا: المواقف قبل العواطف: أحد أخطر معضلات الحركات السياسية والإصلاحية (الإسلامية) أن المشروع يبدأ من أجل الدفاع عن فكرة وقضية، ولكن مع الوقت يصبح المشروع هو الحفاظ على الكيان الذي أسِّس لأجل الدفاع عن الفكرة وحمل القضية... ومع التَّقادم يَنسَى المُناضِلُون الفكرة ويصبح مشروعهم هو الدّفاع عن الكيان السياسي أو الجماعة وحمايتها؛ من دون السؤال حتى عن الهدف الذي أسس من أجله الكيان... لا نحتاج جهدا كبيرًا لنأتي بأمثلة كثيرة من الواقع والتاريخ السياسيين...على مستوى الجزائر أو العالم العربي والإسلامي...، ففي غمرة أحداث الحرب الأخيرة على غزة (11 يومًا من العدوان)- من 10 ماي إلى 21 ماي 2021، لم تقم الحركات الإسلامية بإعلان صوتها ومُساندتها لسكان الشيخ جراح أو شجب العدوان على القطاع بصورة كبيرة **وببروباقوندا إعلامية قوية**، اللّهم بعضها بشكلٍ مُحتشمٍ، عكس الجماهير والنُّشطاء المَدنيين في العالم الغربي والعربي الذِين دَوَّى صوتهم المنابر الإعلامية والطرقات ونُقِلَ عبر شاشات التلفاز العالمي.

ثانيًا: تحدّي إيصال الصوت وتوسيع الوعاء الانتخابي العربي والإسلامي من لدن الحركات الإسلامية: لا يعقل أن يطلب من حركات إسلامية منتشرة في العمق الاجتماعي وممتدة في جغرافيا المنطقة العربية والإسلامية أن تترُكَ السِّياسة، تكمن المشكلة في أنَّ

الطبقات القيادية أياً كان انتماؤها أو إن كانت في السلطة أو خارجها لا تنتهج نهج الممارسة السياسية الصحيحة والمطلوبة في عالم السياسة المحلية والإقليمية والدولية، ولا تولي أو تفرز وفق الكفاءة المقتدرة على إدارة عمل سياسي يقود الدولة بشكل صحيح، وهذا يقودنا إلى دراسة النتائج لا تشريح المواقف، فنتائج الحرب العراقية الإيرانية مثلاً في الثمانينيات التي وقف ضدها بعض الجماعات الإسلامية أدت إلى إضعاف العراق وغزو الكويت من قبل صدام، وتم خلالها بناء القواعد والاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة، في حين أن كل القوى ودول المنطقة كانت تؤيد الحرب التي عارضتها هذه الجماعات[8].

النّتيجة أن موقفها كان صحيحاً، والمنطقة دخلت في مأزق الصدام الحتمي نحو تمزيق العرب وجُغرافيتهمْ.

أمّا في حربِ الخليج الثانية، فلنكُن عَادِلين ومُنصفين أنَّ غالبية الإخوان وقفُوا ضِدَّ غزو صدام للكويت، ومهما كان هناك دعم من إعلام الطرفين لتضخيم موقف على آخر، فالإخوان لا يملكون أكثر من البيانات ومهرجانات الشجب التي مارستها كل الأحزاب العربية الأخرى[9]. وكان اعتراض الإخوان المعترضين على الاستعانة بالقوات الأمريكية كان اقتراحهم أن تكون قوة عربية لحل الأزمة.

ثالثًا: الاستقالة النخبوية من العمل السياسي الإسلامي: تصدّر المشهد السياسي للحركات الإسلامية أشباه السياسيين les para-politiciens، الذين ليسَ لديهم خبرة في المجال السياسي بما في ذلك افتقارهم لنخبٍ قادرة على تبني مواقف حاسمة بالنظر لتكوينها الأكاديمي، فاستحالت مواقفها إلى ميتة أو مباركة في أغلب الحالات، الشيء الذي انعكس على وعائها الانتخابي، بالإضافة إلى خسارة فئام كبير من الجمهور المتعاطف معها،

يفرض عليها مستقبلا تطعيمها بالتخصصات العلمية سيما السياسية منها، والتّسييرية، والاقتصادية والاجتماعية...إلخ، خاصة وأنّ التوجهات الجديدة في الممارسة السياسية تسير نحو تفتيت التّخصص، فضلاً عن الاهتمام بالتخصص، فظهرت في الحزبين السياسيين الكبيرين في الو-م-أ، [الديمقراطي، الجمهوري] متخصّصي السّياسات العامة، الانتخابات، اتجاهات الرأي وطرق استمالة النّاخبين، وراسمي البدائل وغيرها.

رابعًا: الاستقالة المجتمعية من مكونات المجتمع المدني: نخبٌ تمارسُ سياسة الكرسي الشاغر وهذا ما يؤشر على "الاستقالة النخبوية" من حركية التغيير التي يمكن لها أن تبدأ في قطاعات وميادين ربما لا نرى أثرها على المستقبل المنظور، ولكنها تفتح أبوابا وفضاءات للقادمين للانطلاق منها من دون البدء من نقطة الابتداء؛ وهذا الذي يتوجّبُ على الحركات الإسلامية أن تفكر في مثل هذه المواضيع والأطروحات بالإضافة إلى استقالة النخب الحقيقية من الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، فالنخب العربية في أحسن الأحوال هي في حالة غيبوبة عن الوعي، فاقدة لكل عناصر التأثير ومفعول بها ما تشاء **النُّخبُ المَغشُوشة**، حتى إن جميع المثقفين والكتّاب ظلوا جالسين خلف كتاباتهم، ولم يتحوَّلوا إلى العمل المجتمعي، استقالة تعني انتصارا لِغِشٍ مرعب، في زمن قلة الحياء وإفلاس القيم.

إنّ الاستقالة النخبوية من العمل السياسي أدى إلى أنَّ الكثير من الاستحقاقات الانتخابية، تحولت عمليا إلى ديكور قبيح، لمشهد سياسي، بسبب كذلك عزوف الغالبية الذي يفضي عمليا إلى تحكم الأقلية في حسم النتائج، من أنظمة سياسية ما زالت تنظر للانتخابات كوسيلة لتجديدِ نفسها[10].

خامسًا: التضييق على الحركات الإسلامية وعلمنتها: إن النداءات المتكررة لـ"علمنة"

العمل الحركي الإسلامي بعيداً عن السياسة جزء متناسق مع "علمنة" الدين التي يبذل النظام الفكري الغربي جهداً كبيراً في تأسيسه بين المثقفين والساسة وحتى رجال الدين وقادة العمل الإسلامي؛ كما أن عزل الأحرار والمخلصين وحاملي الفكرة الإسلامية عن جهاد العمل الوطني الجاد في الإصلاح والتغيير السياسي هدف ترمي له الكثير من القوى المحلية والدولية للسيطرة على مسار المصالح فيما بينها[11].

إنَّ إعطاء الحق لكل إنسان أياً كان انتماؤه الفكري أو السياسي أو الاجتماعي حق ممارسة السياسة وتأسيس الأحزاب والعمل من خِلالِها إلا الإسلام السياسي، فعليهم بسبب فشلهم في مرحلةٍ مَا أو لموقفٍ سياسي خاطئ أن يتركوا السِّياسة.

المشكلة ليست في فشل فصائل من العاملين الإسلاميين في ميدان السياسة، المشكلة أن النظام السياسي العربي من جميع جهاته قد حكم منذ ما يقارب 100 عام [وهو يفشل فشلاً ذريعاً في نهضة سياسية أو تنموية حقيقية]، ومع ذلك لا ينصح بعض الكتَّاب هذا النظام بأن يرحل وينشغل حتى بالتجارة ويترك السياسة! مع عدم القدرة على لملمة الصف الانتخابي العربي الذي ما زال يراهن إلى حد كبير على الإسلاميين ويتمسك بالشريعة الإسلامية والجدول البياني أسفله يوضح ذلك[12].

الشكل رقم 01 يوضح الموقف من الشريعة الإسلامية

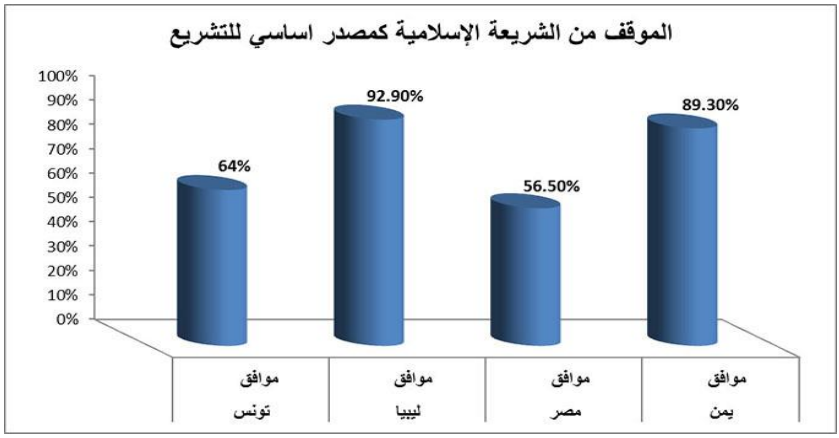

نلاحظُ من خلال الجدول أعلاه، ورغم التضييق على الحركات الإسلامية ومُحاصَرتِها بشتّى الوسائل، فإنّ الجماهير العربية لا زالت تؤمِنُ بجدوى أولوية الشريعة كمصدر أساسي للتشريع، وهو الذي تتبنّاه الحركات الإسلامية تصريحًا، ففي عِز الأزمتين (اليمنية واللّيبية) تحصّلتا على أعلى نسبة، ثم تونس ومصر تواليًا.

سادِسًا: هلامية المجتمع وتناثر الخيارات: ففي نتائج دراسة أعدَّها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: تضمن مفهوم المواطنين للديمقراطية من خلال خمسة اتجاهات رئيسة هي: ضمان الحريات والحقوق المدنية والسياسية، والعدل والمساواة، ونظام حكم ديمقراطي، وتحسين الواقع الاقتصادي للمواطنين، والأمن والاستقرار؛ جاء بأنَّ معظم المواطنين العرب يرون أن النظام الديمقراطي هو الأكثر ملاءمة لحكم بلدانهم وذلك بنسبة تصل إلى 77٪ مقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى، كما يرفضون وبشدة واضحة أنظمة الحكم التي تقوم على الحزب الواحد سواء كان دينيًا أو سياسيًا.

77٪ من المواطنين العرب يرون أن النظام الديمقراطي هو الأكثر ملاءمة لحكم بلدانهم مقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى، 39٪ من العرب يرون أنه لا يمكن انتقاد الحكومة

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

وسياستها دون خوف، وفي المقابل فإن أكثرية المبحوثين في دول مثل مصر والسودان وفلسطين أفادوا أنهم لا يستطيعون انتقاد الحكومة لما يترتب على ذلك من مشاكل أو أزمات قد يتعرضون لها حال قيامهم بهذا النقد.

كما يشار أيضًا إلى أن 70٪ من الرأي العام يرفض مقولة أن النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام، في مقابل تأييد 22٪، وكان مواطنو دول الكويت والعراق والجزائر والأردن أكثر المبحوثين رفضًا لتلك المقولة بما يزيد على 75٪ مقارنة بمواطني لبنان والمغرب والسودان والتي جاءت بنسب أقل[13].

الشكل -1- يمثل اتجاهات الرأي العام العربي نحو

مجموعة الأنظمة السياسية في الوطن العربي وحكم الإسلاميين

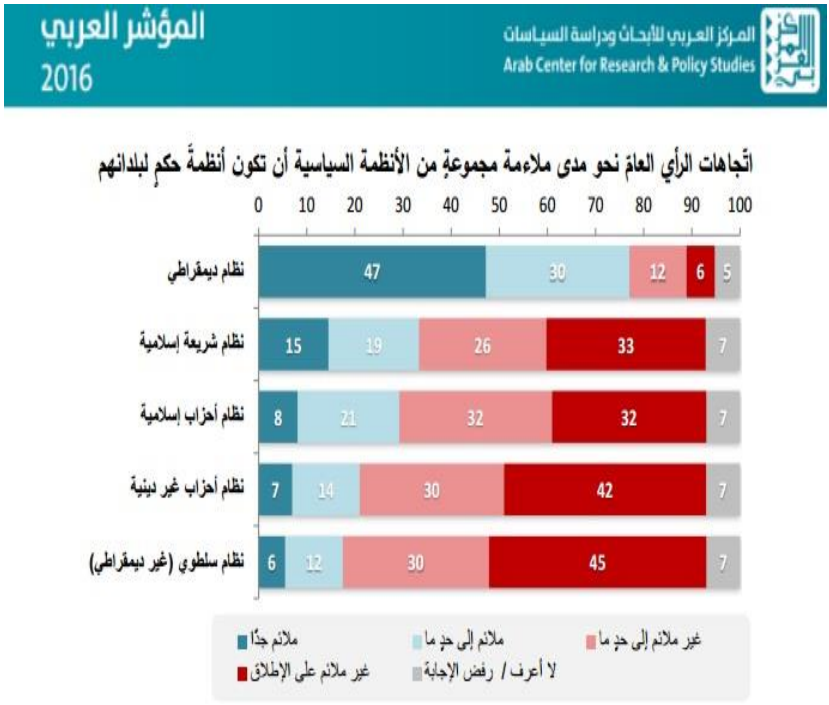

المصدر: عماد عنان، «المؤشر العربي.. ما زال العرب يثقون في تحقيق أهداف الربيع العربي». نون بوست، بتاريخ: 2017/03/15.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأنّ الشُّعوب العربية لا تزال تعتبر أنّ نظام الشّريعة الإسلامية في الوطن العربي لا يناقض الديمقراطية ويأتي في المرتبة الثانية، ثمّ في المرتبة الثالثة نظام الأحزاب الإسلامية، ويُلاحظ تراجع نوعًا ما لترتيب جاذبية نظام الأحزاب الإسلامية الذي يطرحُ معه الكثير من الإشكالات البُنيوية لهاته الحركات مستقبلاً.

سابعًا: ربط المقاومة الإسلامية الفلسطينية بالإرهاب: يبدو بأن البوصلة العربية والإسلامية فُقدت بعد أن تم ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب في مؤتمر التحالف الإسلامي في الرياض في 17 نوفمبر 2017 وسط احتفاء كبير للاحتلال الصهيوني، و هي خطوة تأتي ضمن سلسلة تحريض على المقاومة الفلسطينية و يطنتها، وإلصاق تهم الإرهاب

بها في إطار تطبيع واضح وعلى المكشوف مع الاحتلال الصهيوني.

حين يتوحد خطاب الأعداء مع خطاب من كنت تظن أنهم إخوانك، يعني في الزمن الماضي، زمن الانحطاط العربي، كنت تسمع إذاعة إسرائيل تردح ضد المقاومة، وتسمي الفدائيين مخربين وإرهابيين. في وسعك اليوم أن تسمع هذه الأوصاف للفدائيين أنفسهم، من إعلام من محطات تلفزة ووكالات أنباء تصدر من بلاد عربية قحّة، وبلغة عربية سليمة، لا تشوبها خاء تحتل مكان الحاء، وهذا يعني أن عصر الكذب ولى، ومن اليوم لا يوجد إلا الصراحة، وكشف مكنونات الصدور، بكامل أحقادها وسوادها وقبحها[14].

ثامنًا: مشكل تعريف وتصنيف الحركات الاسلامية: نتيجة للفهم المغلوط المشوش الذي فرض نفسه بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر على معظم أرجاء العالم، وخاصة في القسم الغربي منه، أدى إلى نشوء اختلاطات واسعة وغموض كبير في تعريف المقصود بمصطلح "الحركات الاسلامية"، ونتيجة لذلك وعلى الرغم من كثرة الدراسات والمقالات التي عالجت جوانب مختلفة لتلك الحركات، وعلى تعدد المساهمات المختلفة في تلك المعالجة فقد سلك كل منها نهجه الخاص في تسميةِ وتصنيفِ مُكوِّنات تلك الحركات المتعددة هي أيضا.

هذا الأمر أدّى إلى إصابة القاموس المفهومي الخاص بالحركات الإسلامية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بحالة من **اللانضباط المنهجي والمعرفي**، وسوء التقدير، ففي الكتابات العربية نجد: السلفية والأصولية والإرهابية والمتطرفة والاسلاموية والمتشددة ...الخ وتزداد المشكلة في اللغات الأجنبية، مثل الفرنسية والانجليزية، واللتان تتضمنان ترسانة ضخمة أخرى من المصطلحات والتصنيفات[15].

كما لا يخفى ما يكمن وراء هذه المَطبَّات والتصنيفات، ومن الخيارات التّقييمية لواضعيها ومروجيها، ويظلُّ يشوبه بعض الغموض، خصوصًا في مرحلة التحديد المفاهيمي، والتي تعرف -كما سنرى- الكثير من الضبابية من خلال الاستعمال المكثف للعديد من المفاهيم المختلفة الدلالات في مواضع متقاربة، كما هو الشأن بالنسبة لمفاهيم من مثل: حركات إسلامية أو إسلاموية، أصولية، سلفية، راديكالية إسلامية، إسلام سياسي، إلى غير ذلك، الأمر الذي يوحي بأنَّ لها نفس المعاني، غير أن الأمر ليس كذلك تماما.

المطلب الثاني: أهم التحديات المنهجية التي تواجه الحركات الإسلامية:

تُجابِهُ الحركات الإسلامية بالإضافة إلى ما سَبقَ من التّحديات البنيوية، والتي تُشكّلُ تحدّيًا حقيقيًا لها في مَسارها الوُجودي، الكثيرَ من التّحديات التي لا تقلُّ أهمية على مستوى منهجية العمل، والنِّضال السلمي/ السياسي لها، وأهمُّها:

أولا: الأنظمة السياسية العربية أنظمة أغلبها غير ديمقراطية، وفاقدة للشرعية الداخلية في أحسن أحوالها، ولا يمكنها بأي حال من الأحوال بناء مواقف ديمقراطية وهي التي تستقي شرعيتها من الخارج، عن طريق شرائها لصكوك الرضى تارة بتعظيم منافع الغرب محليا، وتارة بالسقوط الأخلاقي عن طريق مواقف التمسح والخضوع.

يدفعُ بالحركات الإسلامية نحو مزيدٍ من الضّغط عليها لتبني أساليب نضالٍ حديثة/ هجينة، بين الكلاسيكية والحديثة، مع القُدرة على المُناورة السياسية وافتكاكَ مكاسب سياسية وترسيخها وعدم المُساومة عليها، بالإضافة إلى إتقانها لاستراتيجيات التّقدم والثّبات المدروسة، مع التركيز على حُسنِ التَّموقُعِ والحزم في المواقف المصيرية.

ثانيًا: أثبت الواقع السياسي بما لا يدع مجالا للشك يوماً تلو الآخر بأنَّ المال السياسي القذر هو أبو السياسة، ذلك أنَّ التغوّل الحاصل اليوم في المجتمعات العربية والإسلامية من

قبل أصحاب المال الجاهل- بدون معرفة- أصبح يُشكِّلُ خطرا ليس فقط على الحركات الإسلامية أو المجتمع إنّما على السلطة والدولة ذاتها[16].

ثالِثًا: تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها: يُعدُّ تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها سمة رئيسة تحكم جلّ وأغلب هاته الحركات.

إنَّ حالة الحصار والهيمنة والتبعية المفروضة من الدولة عليها أصبحت تميز حاضر هاته الحركات، وصلت إلى حد استخدام أجهزة الإعلام وأساليب الملاحقة الأمنية ضدها؛ لتشويه صورتها والتعتيم على أهدافها ومحاولة القضاء عليها أو تحجيم نشاطها، فأضعفت قدراتها على الكسب والتحرك بين أوساط الجماهير.

كما عملت الو.م أ على تنفيذ استراتيجياتها وسياساتها المُعزّزة لهيمنتها في المنطقة على حساب الأمن العربي وذلك عن طريق: وضع منظمات الكفاح المسلح العربية مثل حركات حماس والجهاد... في قائمة المنظمات الإرهابية[17].

رابعًا: توظيف الجيوش الإعلامية[18] لمواصلة ضرب وحدة الأمة وزرع بذور التفرقة والشرخ العميق في بنيانها الذي أصبح هشا بسبب الزلازل المتواطية التي شهدتها المنطقة العربية بداية من تمزيق فلسطين، وذهاب العرب في لعبة المفاوضات والمساومات اللامنتهية وهي محاولة لربح الوقت من طرف المستعمرين لضرب كل مقومات القوة لدى المسلمين والعرب بوجه التحديد.

خامسًا: أصبح العداء للصهيونية وجهة نظر من قبل بعض الفصائل في وقت كانت القضية الفلسطينية جامعة لكل الأطياف السياسية في الوطن العربي، وكانت خط الدفاع الأول، كما يمكننا أن نذكر أيضا في هذا السياق، أنّ راشد الغنوشي♦ كان قد أدلى بتصريح

لإذاعة "صوت إسرائيل"، على هامش مشاركته في منتدى دافوس العالمي، حيث تحدث فيه عن العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، قائلا "إنّ على الفلسطينيين أن يقرروا بأنفسهم بشأن طبيعة علاقاتهم مع إسرائيل"، مُؤكدًا "أن الحركات الإسلامية ستتصرف بموجب القرار الفلسطيني"[19].

وأثار هذا التصريح استياء حركة حماس التي لا تعترف بإسرائيل وترفض التطبيع معها، وتربطها في المقابل علاقات وثيقة مع حركة النهضة.

وفي هذا السياق قال القيادي في حركة حماس، محمد الزهار، في تعقيب على تصريح الغنوشي "نحن ضد هذا الموضوع ولا نشجعهم وننصحهم أن لا يستمروا في هذه السياسة"، مشددا على "أنّ الحركة تتخذ موقفا رافضا للتواصل مع إسرائيل، خصوصا من قبل العالم العربي"[20].

سادسًا: الخوف من تكرار محارق الإسلاميين: فمحارق الإسلاميين خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وكانت هاته المحارق، هي المهمة الدولية التي من أجلها رُشحت لها بعض النخب لتَصَدُّرِ المشهد الثقافي الاجتماعي الاقتصادي العربي من قبل القوى الاستعمارية.

لقد نكلت النخب المغشوشة بالإسلاميين مستعملة التيارات الأخرى كمخالب متقدمة لتصفية خصومها الأخطر، فمثلت النخب المتسلقة أداة النخب المزيفة لتمزيق القطعة الأكبر من الطيف الفكري العربي المعارض لعصا الاستبداد.

لقد كان أعداء الإسلاميين ينتشون طربا لتصفية الإسلاميين وهم لا يعلمون أنهم ما كانوا غير أداة رخيصة في يد جلادي الشعب للاستفراد بالأوطان العربية وتشتيت قواه الحية، ففي الوقت الذي طورد فيه الإسلاميون خارج البلاد وزجّ بهم في غياهب السجون

كانت النخب المغشوشة من القوميين واليساريين والليبراليين والعلمانيين تتسلم جوائزها عبر التوظيف في المواقع السيادية أو عبر البعثات الدبلوماسية أو الوظائف الرفيعة في مفاصل ودهاليز الإدارة العربية.

سابعًا: عدم الاعتراف ببعض الحركات الإسلامية: لا تزال بعض الدول ترفض حتى الاعتراف الرسمي بنشاط بعض الحركات الإسلامية رغم أنه من البديهي المشاركة في اللعبة السياسية، ففي مصر مثلًا لا يزالُ حرمان القوى والجماعات السياسية ذات الطابع الإسلامي من حق الحصول على حزب علني وقانوني وهو سيد الموقف، وبديهي أن تلك القوى تملك رصيدا هو الأكبر في الشارع المصري وبالتالي فإنّ حجبها عن الشرعية يُسهم في عدم تطور الحياة السياسية المصرية[21]، بل وصل الأمر في عهد السيسي لحد تخوين حركة الإخوان واعتبارها حركة إرهابية.

ثامنًا: الحيلولة دون وصول الإسلاميين إلى السلطة: إنَّ فكرة المشاركة في السلطة من قبل أي جماعة سياسية تقبل أصول اللعبة السياسية هو مطلب عادي لا شيء يشوبه. ووصول الإسلاميين إلى السلطة هو أمر طبيعي كذلك، لكن حرمانهم من الوصول إلى السلطة بوسائل متعددة منذ نشأت تلك الحركات كان جريمة ضد الشرعية وضد رغبة الناس وضد مبادئ القانون[22].

لكن تجذر هذا الحرمان عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتمر الحيلولة دونه بكل الوسائل بما فيها القهر والقمع والمنع والتعذيب والسجون والدعاية السوداء... إلخ

غير أن بوادر الانفراج هي التي تسمح للإسلاميين بالمشاركة في السلطة، غير أنَّ هذا السماح ليس بريئا، بل هو مؤامرة لتوريطهم وإضعاف قوتهم.

المبحث الثالث: استراتيجيات الحركات الإسلامية في المرحلة الراهنة (الرهانات غير السياسية للتفوق السياسي الإسلامي):

إنَّ من جملة القضايا التي تميز رؤوس هاته التحديات المفروضة على الحركات الإسلامية تتمثل في الإجابة بعقلانية وإلحاح وقياس حول السؤال التالي: ما الذي يجب أن تفعله الحركات الإسلامية للتعايش مع الآخر وكسب الرهان؟

إن بداية الإجابة عن هذا السؤال والذي يمكن اعتباره من الأهمية القصوى بمكان؛ لأنه يتيح للحركات الإسلامية ما يسمى بـ: التموقع حيال الآخر أو العلاقة مع الآخر، خاصة في ظل تنامي العداء الكبير تجاه الحركة الإسلامية، ووصفها بالحركة النرجسية والتي لا تقبل الحياة المدنية الحديثة مشاركةً مع باقي القوى السياسية الوطنية الأخرى.

إنه سؤال ملح واستعجالي من أجل تطبيق نقد ذاتي معمق وبناء العمل على الاجتهاد والتفسير والتجديد: الذي نادى به القرآن الكريم والحديث على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم من انفتاح وديمقراطية وعالمية[23].

الحركات الإسلامية اليوم هي بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة تبني استراتيجيات غير مألوفة وتطورية، تجمع بين التكامل والجدة والابتكار، بما يسمح لها بالانتقال من مرحلة المداهنة وردة الفعل إلى الفعل نفسه، وهي بالأساس استراتيجيات غير تفكيكية متكاملة أهمها:

المطلب الأول: الرهانات الفكرية والحضارية:

وهو رهان مهم بالنظر إلى آثاره البعيدة، بالإضافة إلى كونه قاعدة العمل السياسي الإسلامي بما يثيره في قضية الهوية وتعزيز الانتماء الوطني؛ منعاً لأية اختراقات خارجية،

وأهم وحداته هي كالتالي:

1- تعزيز الأمن الفكري والانتماء الهوياتي الإسلامي، مع القدرة على الإقناع؛ فأصل المهمة أساسها مواجهة المشروع الغربي الذي دخل المنطقة منذ إصلاحات وغزو نابليون لمصر، الذي هدفه تغيير هوية المنطقة من إسلامية لتصبح تحت سيطرة الفكر الغربي تشريعياً وسياسياً واجتماعياً ليسهل السيطرة على مواردها وإمكاناتها؛ وتعجز عن استقلالها وسيادتها ونهضتها، وتكون وعاءً استهلاكياً لكل منتجات الغرب؛ ولذا فإن المواجهة كانت جهادية في بدايتها، وبعد إخمادها تحولت إلى إعداد فكري وتربوي، ومنها تأسس العمل السياسي[24].

2- لابد من ثورة فكرية تعيد المفاهيم إلى أصولها من أجل تصحيح منظومة التفكير السياسي الإسلامي؛ فالمجتمعات العربية تواجه هجمة على هويتها، وصلت إلى محاولة تمكين الإلحاد والهجوم على ثوابت الدين والقرآن والسُّنة، وتغيير واقع المرأة بتغريبها، وإطلاق تيار الشهوات والاستهلاك وفق أفق الثقافة الغربية، ولا توجد حماية لمجتمعاتنا من نظام سياسي عربي، بل إن إدارة تغيير الهوية يتم بإدارة نظام سياسي عربي تابع؛ لذا فالمهمة لم تنتهِ، فمن سيقوم إذن بمهمة الإصلاح في ميدان الفكر والسياسة والمجتمع؟ لا بد من كتل حية في المجتمعات العربية والإسلامية، ولذا فمهمة الجماعات الإسلامية لم تنتهِ، ويجب أن تُمارس دورها في كل المجالات، ولكن عليها أن تتعظ من أخطائها، وأن تبادر إلى تصحيح مناهجها وأساليبها وقياداتها.

3- النضال البنائي والذي هو أحد بدائل التغيير السلمي، وعالم اليوم يحتاج إلى هذا النوع من النضال...ويتمثل أساسا في بناء قوة اقتصادية سواء بشكل مشاريع شخصية، أو مشاريع كبرى، أو مشاريع عربية، أو مشاريع إسلامية، وامتلاك عناصر هذه القوة

الاقتصادية هو جزء من الحرب والنضال، ولن يكون ذلك سهلا[25].

4- التجديد: يجب التأكيد ابتداء أنه من غير التجديد والاجتهاد والإبداع لا يمكن للفكر الإسلامي أن يبني معاصرته ويمارسها كفعل وتأثير وحضور. فالتجديد هو تأهيل وتطوير وانتقال من الجمود إلى الحركة ومن الانغلاق إلى الانفتاح، ومن الانقطاع إلى التواصل ومن الانشغال بالقضايا الجزئية إلى الانشغال بالقضايا الكلية، وبحث هموم الأمة وقضاياها حاضراً ومستقبلاً.

المطلب الثاني: الرهانات المنهجية:

تندرج تحته العديد من الوحدات اللازمة وهي:

1- اهتمام الحركات الإسلامية (حاملة المشروع الإسلامي) ببعضها البعض في مختلف الأقطار، فحسب اقتراب الجماعة الذي يفترض أنه إذا كانت الجماعة تضم عددا كبيرا من الأعضاء تستطيع أن تؤثر بهم؛ كما أن التنظيم الجيد والانسجام داخل الجماعة (والتي تمثل في هاته الحالة" الحركات الإسلامية " له دوره في تقوية تأثير الجماعة في النظام السياسي عموما، و باقي الأنظمة الفرعية خصوصا كالبرلمان... إلخ؛ وعليه، فإنه يتوجب على الحركة الإسلامية الاهتمام بالحركات الإسلامية الأخرى العاملة في الصف السياسي الإسلامي نفسه، حيث إنها تكسب معناها من هذه العلاقة، وهو أهم معطى في مفهوم اقتراب الجماعة في صورته الأولية الذي أسسه آرثر نتلي على أساس أن هذه العلاقة هي التي تحدد وضعية وقوة الجماعة[26].

2- الأولويات الوطنية يجب أن تعلو على الانتماء الإقليمي والدولي، بمعنى مجال العمل يجب أن ينصب على الاهتمام بالمشاكل والشأن الداخلي، بالإضافة إلى توسيع دائرة الاهتمام الداخلي وتعميقها، دون أن تلغي بعض العلاقات الشبكية الإقليمية والدولية ذات الاهتمام

المشترك.

3- يجب أن لا تتطور فكرة الولاء التنظيمي وتتمدد أكثر، بل يجب أن تضيق في حجم الانتقال من الولاءات الإقليمية والدولية إلى الولاءات المحلية مع التخلص من فكرة الزعامة.

4- بحاجة إلى معايير لقياس الأداء: ما لا يكمن قياسه لا يمكن إدارته، هو واحد من المبادئ المهمة التي يقوم عليها منطق التخطيط الاستراتيجي الذي يؤكد على ضرورة تطوير مؤشِّرات أداء دقيقة وواضحة في أي خطة؛ لأن هذه الخطوة مهمة لتشخيص الاختلالات القائمة في منظومة العمل والتخطيط لتصحيحها، ونعتقد أن هذه النقطة غائبة تماما لدى الحركات الإسلامية التي ما تزال تعمل بطرق بالية يغيب فيها القياس والتقييم؛ بسبب غياب منطق التفكير الاستراتيجي، وغياب أهداف واضحة تشكل البوصلة التي تحدد خط سيرها، والاستمرار في منطق الادارة بالأزمات الذي يغيب الاستشراف، ويعجز عن استباق التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم على حد تعبير البروفيسور: بخوش مصطفى.

5- تأهيل الكوادر الحقيقية والتعلم من السقطات السابقة: عندما قامت الثورات العربية في مناطق الظلم والطغيان في بعض بلدان جغرافية العرب، ودعمها الإخوان، ووجهت بثورات مضادة مدعومة من النظام السياسي العربي، فهل نتائج هذه المواجهة التي أديرت بتوافق مع النظام الدولي بطريقة ما، هل كانت من صالح استقرار المنطقة وشعوبها؟ وأين العقل السياسي من غير الإخوان؟ ألم تتمزق المنطقة وتتأسس فيها كتلة نظام عربي يعمل بشكل غير مفهوم لسيطرة إيران و"الكيان الصهيوني" على المنطقة؟

وهل منطق إزاحة الإخوان عن السياسة يستدعي كل هذه الكلف السياسية والاقتصادية والبشرية والتغيير الديمجرافي كله من أجل إزاحة الإخوان عن ممارسة السياسة؟

إنّ هذا من شأنه أن يجعل المثقف الواعي يعيد دراسة تقدير الموقف بشكل صحيح معتمداً على النتائج لا على المواقف، ونتَّفِقُ مع بعض المحلِّلِين على أن السياسة مجال احتراف لا هواية، وأن من يريد ممارسة السياسة عليه أن يكون محترفاً ويؤسس احترافه على كفاءة واقتدار عملي، وألا تترك هذه البضاعة لكل أحد، وعلى جماعات الإسلام التي تُمارس السياسة أن تحترفها بشكل صحيح وناضج ولا تتركه لقادة لا يستوعبون الواقع[27].

لقد فشل الإخوان في إدارة الدولة في مصر بعد الثورة، وهذه نتيجة حقيقية لا تُنكر، لا بسبب الفكر السياسي للإخوان، وإنما بسبب العجز القيادي والجمود التنظيمي، ويجب أن يترك الفاشلون العمل للكفاءات المقتدرة في العمل السياسي، ولكن لا يمكن أن يتم التجاوز على أكبر جماعة إسلامية في التاريخ الحديث ويطلب منها أن تنزوي في المساجد والجمعيات الخيرية؛ لأنها فشلت في مرحلة زمنية، إذ إننا عرفنا من كتاب الله هزيمة المسلمين في "أُحد"، ولكن لم يترك المسلمون الجهاد لأنهم هزموا في معركة، وإنما التوبة وتصحيح الأخطاء واجب.

6- بناء المشاريع التي تتوحد وتناضل لأجلها الجماهير وأهمها:

❋ **القضية الفلسطينية l'affaire palestinienne:** إنّ كافَّة قضايا وهموم وأولويات الحركات الإسلامية لا بد أن ترتبط بالقضية المركز وهي: فلسطين؛ ولذلك يجب أن تمحور كافة الجهود والنضالات من قبل جميع القوى المكونة لجسد الأمة وفي مقدمتها الحركات الإسلامية. لا سيما بعد العدوان الصهيوني الأخير على غزة في شهر رمضان 2021 وما تلاه من مواقف متباينة وقضية المنكوبين وبرز الحزب الإسلامي التركي في طليعة القوى

الإسلامية المناهضة للعدوان بزعامة: رجب طيب أردوغان.

وتأسيسا عليه، فإنَّ الحركات الإسلامية بحاجة إلى التالي:

-إن الوصول إلى فلسطين يتطلب بناء فقه للمقاومة، وهو فقه يستنهض كوامن وطاقات الأمة، ويوجهها إلى الطريق الصحيح، الطريق الذي يقف دون الوصول إليه: ثالوث (الهيمنة والتغريب والاستبداد) وتلك هي المسؤولية وهذه هي معالم الطريق كما تُرَى اليوم...[28].

-استغلال إرادة العدد الأكبر من المسلمين الأمريكيين الذين يريدون إنشاء دولة فلسطينية وهناك من 70 إلى 84 ٪ يفكرون بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتوقف عن مساعدة إسرائيل، واستغلال هذه الدعوات من أجل الضغط على الحكومات الغربية لتغيير سياساتها تجاه الشرق الأوسط وتجاه القضية الفلسطينية خاصة[29].

-استغلال الحقوقيين الأوربيين والنشطاء الإنسانيين في مناصرة القضية الفلسطينية ولعل ما بادر به: النائب البريطاني جورج غالوي سابقاً، من تجهيز قافلة بخمسمائة عربة محملة بالمؤونة والأفرشة والدواء؛ لإيصالها إلى أهلنا في قطاع غزة رغم ما عاناه المتطوعون معه من تشدد الموقف المصري خير دليل على ذلك.

-أقلية الروهينجا: العمل على كشف جميع الممارسات الهمجية والإرهابية من قبل حكومات ميانمار، بالإضافة إلى إطلاق حملات إعلامية محلية ودولية؛ من أجل التضامن معها، وفضح سياسات تصفية وإبادة أقلية الروهينجا المسلمة، وحشد الدعم اللوجيستيكي لها... لأنَّ ذلك من صميم نضال وعمل الحركات الإسلامية، مع الاستمرارية في النضالات القانونية ضد حكومات ميانمار لدى المحاكم الدولية، وحشد التأييد العالمي للقضية.

-المشاكل المجتمعية الحقيقية: من خلال تسليط الضوء أكثر فأكثر على مشاكل البطالة

والفاقة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في البلدان العربية والإسلامية، مع الاهتمام بتوفير المشاريع اللازمة وتحقيق التنمية المستدامة المنصفة.

-تدشين قراءة ذاتية لأوضاع الحركات الإسلامية، تشمل الماضي والحاضر والمستقبل على رأي البروفيسور عز الدين كيحل.

-على إثر النتائج الهزيلة التي تحصّلت عليها الأحزاب الإسلامية التي لا تعكس حجم الانتفاخ الكاذب الذي تدّعيه منذ نشأتها قبل أن تتشظّى وتصبح طرائق قددا.. عليها أن تقوم بحلّ كياناتها، والدخول في فترة خمول وسبات وتفكير في تأسيس كيان موحّد يجمع الجميع بعيداً عن الانكفاء على التنظيم القديم والفكر المتكلّس والمقولات الجوفاء التي فقدت وهجها، ولم تعد صالحة لإقناع القواعد الشعبية التي تلجأ إليها كلّ الأحزاب، وتستجدي رضاها في كلّ استحقاق انتخابي..[30]

إن موضوع الهجوم و الدفاع وتسويق الشعارات غير مناسب، ويجب مناقشة أفكار معينة وجديدة أي إيجاد أفكار جديدة على حد تعبير جورج فلاك: يجب إيجاد أفكار Out the box: خارج الصندوق ويكون فيها إبداع، والمهم أن تجعل الآخر يستمع إليك وهو مقتنع[31].

المطلب الثالث: الرهانات الاجتماعية والاقتصادية:

1-الرهانات الاجتماعية: وأهمها:

أ- التركيز من جديد على التكوين الروحي والثقافي، وليعمقوا وليوطدوا علاقتهم بمختلف أطياف الشعب، بمعنى التوجه المباشر نحو بناء الحاضنة الاجتماعية من جديد.

ب-الاقتداء بالنماذج الناجحة كتركيا مع الاحتفاظ بالخصوصية المحلية.

ج-العمل الخيري والجمعوي التطوعي، مع العلم أنَّ امتلاك القدرة على النضال

الإعلامي مثل شبكة – إسلام أون لاين نت – يقع أيضا في هذا المجال، فالقدرة على التأثير بأدوات العصر، وبقيم حضارتنا الإسلامية الراقية، ومن ثم الوقوف أمام الآخر منافسين له[32].

د-تجاوز عقبة الصراع المباشر مع الأنظمة والسلطات الحاكمة في البلدان العربية والإسلامية، ذلك الصراع الذي استنزف كثيراً من مواردها من الأفكار والأفراد، وتحويله إلى صراع فكري عماده البرامج الخلاَّقة، والعلوم، مما يحقق القيمة المجتمعية المضافة، وربط قنوات اتصال حقيقي بالمجتمع، لا ادِّكاره في المناسبات والمواعيد الانتخابية فقط، فمثلا من أبرز المطالب الاجتماعية ضمن شعارات الثورة التونسية التي رفعتها الجماهير المنتفضة هو تحقيق تحول ديمقراطي يضمن للشعب حياة رفاهية ونهاية الحكم الاستبدادي[33].

هـ-لذا، من قبيل الاستباق الفعلي للأزمات المتوقعة لمجتمعاتنا أن تسارع من الآن إلى تصحيح المعادلة الاجتماعية – السياسية وفق نماذج عدالة التوزيع، باعتبارها الأقدر على وضعنا على الطريق الصحيح، والأكثر استجابة للتوقعات الجماهيرية نتيجة العديد من الحركات المجتمعية[34].

و-التأكيد على دور وأهمية مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني والعمل الشعبي الذي يسعى إلى النهوض بالمجتمع وأدواته وترقيته، والتركيز على العمل التنموي الذي يفيد منه مجموع الأمة وليس فصيلا بذاته، من ذلك مأسسة نشاط الحركات الإسلامية، كأن يصبح لديها مستشفيات خاصة بها، كما فعل حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني، والاستثمار في القطاعات الاجتماعية.

2- الرهانات الاقتصادية: وأهمها: الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي والأمن الاقتصادي

وذلك من خلال:

1- إعادة التوازن بين توزيع المعرفة وتوزيع السلطة (بما في ذلك سلطة المال)، بحسب تعبير عالم الاجتماع الأمريكي **ألفين توفلر**: "أن التوازن في أي مجتمع إنَّما يكون وفق معادلة المعرفة- السلطة، أي كلما تحصَّلت فئات اجتماعية على قسط من المعرفة كلما كان مفروضا على النظام القائم تمكينها بما يناسب ذلك من سلطة القرار، أي السلطة السياسية وسلطة المال (أي الاقتصادية والاجتماعية)، وأي خلل في هذه المعادلة سيؤدي حتما إلى اضطرابات اجتماعية يصعب التحكم فيها"[35].

2- التوجه نحو تطبيق الاقتصاد الإسلامي والإيمان العميق به، وتتضمن خطة وبرنامج الانتقال من تطبيق النظم الاقتصادية الوضعية إلى تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي، مقاربة شمولية كلانية لا ترتكز فقط على الجانب الاقتصادي بقدر ما تحاول توظيف مقاربة عبر تخصصية، يراعى فيها الجانب الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، والإعلامي وأهم هاته المحاور كالتالي:

أ- ينبغي أن تُستغل وسائل الإعلام استغلالاً يخدم مبادئ الاقتصاد الإسلامي وأهدافه، سواء المرئي منها أو المسموع أو المكتوب، مع الاستفادة من شبكات التّواصل الاجتماعي - حيث إن عدد المستخدمين النَّشطين فيها يتجاوز 03 ملايير في العالم-، فيعرض فيها جوانب عظمة هذا النظام وأسباب تفوقه، وإبداع المسلمين في كل المجالات، والتعريف بعلماء الاقتصاد الإسلامي ونشر أعمالهم، وأن تقدم البرامج التي تتحدث عن ذلك كله، وكيف أن الحضارة الإسلامية كانت هي المنبع الصافي الذي استقى منه الأوربيون، وتعلموا منه في عصور جهلهم، وكيف انتقلت هذه الحضارة إلى أوروبا، بما فيها الاقتصاد.

كما أنّه يجب عليه عرض التطورات العلمية العالمية في كل المجالات، حتى يستفيد من

ذلك طلاب العلم، ويكون المسلمون على وعي بما وصل إليه العلم، فينطلقون إلى الإبداع والابتكار.

ب- ينبغي إصلاح المؤسسات الاقتصادية في الدول الإسلامية بما يتلاءم مع مبادئ الإسلام وتعليمه، فينبغي أن يُلغى نظام الرِّبا، ويكون التَّعامل بنظام المضاربة الشرعية Legitimate speculation، وأن تستقي قوانين الاقتصاد من مَبادئ الحضارة الإسلامية السّامية، ومن مؤلفات علمائها في الاقتصاد، وينبغي أن يكوِّن المسلمون فيما بينهم ما يُسَمَّى بالسُّوق الإسلامية المشتركة (ICM) لمُواجهة تحدِّيات السوق العالمية.

يُطلق مصطلح السوق المالية financial market، بمعناه الضيق على سوق أو بورصة الأوراق المالية، كما يطلق بمعناه الواسع على مجموع التدفقات المالية في المجتمع سواء كانت لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة بين أفراده ومؤسساته وقطاعاته، وفي ضوء هذا المعنى الواسع، فإن السوق المالية لا تنحصر في مكان محدد، وإنما في معاملات محددة، ومن هنا فإن مصطلح السوق المالية الإسلامية، يمكن أن يتضمن المعاملات المالية المنضبطة بالضوابط الشرعية[36].

ومن المعلوم أن تحقق المعنى الضيق يرتبط بتحقق المعنى الواسع، فلن توجد أسواق أوراق مالية إسلامية ما لم توجد أوراق مالية إسلامية، ولن توجد هذه الأوراق ما لم توجد مؤسسات مالية إسلامية تُصدِرُهَا، وبنك مركزي إسلامي (IBC) أو جهاز مركزي إسلامي يمنح ترخيصاً بإصدارها.. وهكذا يمكن القول إن السوق المالية تشتمل على البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التأمين وشركات الاستثمار المالي والمؤسسات المالية وبورصات الأوراق المالية وكافة المؤسسات التي تتعامل مع التدفقات المالية، ولكي

تكون السوق المالية إسلامية فينبغي أن تخضع هذه المؤسسات والبنوك للضوابط الشرعية.

من خلال التعريف السابق للسوق المالية، يظهر لنا أنها تمثل البيئة أو الأوعية التي يتم من خلالها انسياب التدفقات المالية في المجتمع، فهي بمثابة الشرايين التي تغذي عروق الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لاستمرارية عمله بشكل سليم، وكلما كانت هذه الشرايين واسعة سليمة، كان الاقتصاد الوطني بعيداً عن الجلطات أو الأزمات الاقتصادية [التي يمكن أن تلحق به، وتعيقه عن التقدم]، بل إن السُّوق المالية المنتظمة والمنضبطة تزيد من ثقة الأفراد والمؤسسات في سلامة الوضع الاقتصادي، مما يزيد من جذب المدخرات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي زيادة معدلات الأداء والنُّمو الاقتصادي، بما يزيد من تقدم البلد ورفاهية مواطنيه ainsi, augmenter les taux de performance et de croissance économique, ce qui augmente le progrès du pays et le bien-être de ses citoyens.

ت- التوقف عن إصدار أي قانون أو قرار أو صنع أي سياسة عامة اقتصادية تتعارض مع أحكام ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، مع وضع صيغ العقود والاتفاقيات بما يتفق مع أحكامه، متبوعة بلوائح تنفيذية للتطبيق المعاصر لفقه المعاملات في ضوء ما يتسع من مرونة لازمة لتنقية القوانين القائمة من كل ما يتعارض مع أحكامه ومبادئه.

ث- تطوير المؤسسات الحكومية الحالية المعنية بأمر الاقتصاد والمال بما يتواءم مع طبيعة تطبيق الاقتصاد الإسلامي، والعمل على إنشاء معاهد تعليمية وتدريبية لتطبيق اللوائح التنفيذية للاقتصاد الإسلامي، وتدريس علوم فقه المعاملات، ونظم المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في جميع مراحل التعليم بأسلوب يتفق مع مستوى كل مرحلة.

ج-دعم التوسع في إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية، مثل المصارف الإسلامية،

وهيئات الاستثمار الإسلامي، وهيئات التأمين والتكافل الاجتماعي الإسلامي وغيرها اللازمة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي، ومثال ذلك ما صرح به الوزير الأول الجزائري السابق بإدخال بند في الخزينة العمومية لإدخال الصكوك الإسلامية، والتوجه نحو فتح نوافذ إسلامية في بنك التنمية المحلية في سنة 2018.

ح-تفعيل دور رجال العلم والإعلام: لا شك أن لرجال العلم والإعلام دوراً في الرقابة على السلوك الاقتصادي والإداري.. أما إذا تقاضى رجال الإعلام من صحفيين وغيرهم رشاوى في صور ظاهرة أو خفية، فإنهم يميلون بذلك إلى التستر على الأخطاء والانحرافات! فالسكوت والتعمية والتضليل قد يكون مقابل رشوة، وقد يكون كذلك لأجل الجهل، أو التقصير، أو الخوف! فليس كل العلماء والإعلاميين بقادرين على كشف الأخطاء وبيانها والصدع بها من أجل محاسبة المسؤولين عنها؛ فبعضهم يؤثر السكوت، وآخرون غير مبالين، وبعضهم يتلعثم، أو يتردد، أو يقول شيئاً مبهماً ... وما إلى ذلك من أمور تؤدي على تأخير البيان عن وقت الحاجة حتَّى تقع الكارثة[37].

وأخيرا وليس آخرا، التأكيد كذلك على مسؤولية العمل والدعوة والإصلاح منوطة بكل مسلم بل بجميع الناس، ووظيفة الحركة الإسلامية أن تحشد جميع الناس والفئات في مشروعها الإصلاحي، وليس منافستهم المغانم والمواقع والفرص، وكلما تراجعت المصالح الذاتية والتنظيمية تزداد المصداقية والقبول.

خاتمة:

الحركات الإسلامية التي لا تحمل مشروعًا سياسيا واضحا يُطوِّر مجتمعها واقتصادها مصيرها الفناء، كالأغنام التي تُربَّى وتسمن عن جهل حتَّى تلقى حتفها بتعبير بدر بن طلال الرشيد.

من المؤكد للمطلع على مسار الحركات الإسلامية يدرك أن أحداث الربيع العربي وما تلاها شكَّلت محطة مفصلية هامة، سيكون لها ما بعدها في التأثير على الحركات الإسلامية، سواء في علاقاتها فيما بينها، أو في علاقاتها بالحكام في الدول الإسلامية، أو في علاقاتها بالغرب.

وعليه، فإنَّ طبيعة المرحلة بعد الربيع العربي تتطلب من الحركات الإسلامية تغييرا في استراتيجياتها تجاه مجتمعاتها، وخاصة تجاه الأنظمة السياسية، خاصة وأنَّها واجهت تحديات جسام وصلت لحد تخوينها ووسمها بالإرهاب من طرف هاته الأنظمة.

وبسبب واقعية المرحلة فعلى الحركات الإسلامية أن تعي جيداً أنَّهُ عليها إنتاج تركيب جديد، يحملُ مَشروعًا سياسيًا جديدا، وسُبلا للمواجهة مختلفة عما كان عليه الحال في الماضي.

وأخيرًا، إذا استطاع الحكام – والغرب من ورائهم –إدراك التنوع داخل الصف الإسلامي، والتمييز بين النضال السياسي السلمي وغيره، فسمحوا للحركات الإسلامية بمزيد من حرية العمل والمشاركة السياسية، فسيؤدي ذلك –على الأرجح– إلى إقبال كل من الحركات الإسلامية على شأنها، وترجيح همها المحلي على المُناصَرة العالمية، حرصا على مكاسبها الخاصة في مجتمعها الخاص، ومراعاة موازنات التعامل السياسي الداخلي الذي يفرض نفسه.

وخلصنا إلى أهم النتائج التالية:

*كانت الحركات الإسلامية منذ بداية الربيع العربي في خط المواجهة مع أغلب الأنظمة السياسية لدول الربيع العربي؛

*تم التضييق على الحركات الإسلامية جرَّاء الربيع العربي، بما في ذلك المعتدلة والتي تحترم أصول الممارسة الديمقراطية، الأمر الذي ولَّد تيارا معاديا لكل ما هو إسلامي، ونعته بشتى النعوت: التشويش، العمالة، وأخيرا الإرهاب؛

*تمتلك الحركات الإسلامية لحظة تاريخية مهمة للنهوض وكسب المعركة السياسية، وتعظيم قاعدتها الانتخابية، بسبب موجات الربيع العربي وكسر حاجز الخوف؛

*يجب على الحركات الإسلامية تنويع استراتيجياتها المستقبلية، وبدائلها النضالية التي يجب أن تشمل الآليات: الاجتماعية، والمنهجية والحضارية، مع إيلائها كل الأهمية للخيارات الاقتصادية المحركة لعجلة التنمية، وتنويعها من تعزيز للقدرات التنموية المحلية والبدائل التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي، وتشكيل أحلاف اقتصادية إسلامية على غرار الحلف الذي دعا له رئيس الوزراء الماليزي: مهاتير محمد (ماليزيا، باكستان وتركيا).

ويتّضحُ مما سبق بأنّ على الحركات الإسلامية [لولوجها المستقبل بقوة] أن تُعِيد قراءة الواقع قراءةً مُتأنية، تأخذ فيها بمجمل الواقع السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، بما يعيد الثّقة بينها وبين قاعدتها الانتخابية الصلبةsa base électorale solide، وعليه نقترح الآتي:

1- الانخراط في النضال السياسي السلمي، مع التأكيد على دور وأهمية مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني والعمل الشعبي الذي يسعى إلى النهوض بالمجتمع وأدواته وترقيته

والتركيز على العمل التنموي الذي يفيد منه المجموع.

2-الشراكة المحسوبة مع المعارضة السياسية من الفصائل الأخرى المتمايزة، وتقدير حجم الضرر والمكاسب في المستويات الدنيا والمتوسطة والمستقبلية.

3-التدرج في المطلبية والبداية بالقواعد المحلية، والانخراط في العمل الخيري الجواري الملموس، من شأنه أن يضع للحركات الإسلامية مَوْطِئ قدم لدى المجتمعات العربية والإسلامية.

4-على الحركات الإسلامية التغيير من استراتيجياتها والنّظر إلى متغيرات الزمان بواقعية، والخروج من سياسة الأقطاب، وتكثير سواد العلمانيين والذين يعتبرون الحركة الإسلامية مجرد حليف مؤقت للحصول على مكاسب شكلية.

الهوامش:

[1] أحمد بنّيس، «في كلفة الصراع السعودي الإيراني»، متحصل عليه من: https://bit.ly/2YqejVx بتاريخ: 2018/01/21.

♦ أستاذ الشريعة الإسلامية ودكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة محمد خيضر- بسكرة-.

[2] أميرة برحايل بودودة، الحركات الإسلامية وتحديات الحكم في أعقاب موجة التحول الديمقراطي العربي" حركة النهضة التونسية كحالة دراسة"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 02، 2017، ص 11.

[3] عز الدين كيحل، «هل العقل أصبح تهمة؟»، متحصل عليه من: https://bit.ly/2OIOI5O بتاريخ: 2018/04/28.

[4] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية ثغرات في الطريق**، [د.د.ن]، الكويت، ط1، 1992، ص 10.

[5] عبد الله التونسي، الغنوشي يراوغ في قضية التطبيع مع إسرائيل، العرب، لندن، العدد 9542، 2014، ص 02.

[6] المرجع نفسه، ص 02.

[7] ناصر جابي، قراءة في نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية، الوطن العربي، العدد 9019، 2017، ص 22.

[8] محمد سالم الراشد، «المهمة لم تنتهِ بعد!»، متحصل عليه من: https://bit.ly/2MAyf13 بتاريخ: 2018/04/05.

[9] المرجع نفسه.

[10] ناصر جابي، مرجع سابق، ص 22.

[11] محمد سالم الراشد، «المهمة لم تنتهِ بعد!»، https://bit.ly/2MAyf13 بتاريخ: 2018/04/05.

[12] تقرير مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه من: https://bit.ly/31jTdp2 بتاريخ: 2018/05/04.

[13] عماد عنان، «المؤشر العربي.. ما زال العرب يثقون في تحقيق أهداف الربيع العربي»، نون بوست، 2017، ص 04.

[14] حلمي الأسمر، «مائة عام من الخديعة»، العربي الجديد، العدد: 1228، 2018، ص 03.

[15] لزهر بن عيسى، «دور الاقتصاد الإسلامي في بناء التنمية المستدامة- الاقتصاد الماليزي أنموذجا-»، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2018، ص ص 152-153.

[16] محمد سليم قلالة، «دلالات مستقبلية لحِراك المآزر البيضاء»، الشروق اليومي، الجزائر، العدد 5715، 2018، ص 19.

[17] منيرة بلعيد، «مدى ارتباط اتجاهات التدريس والبحث في مجال العلوم السياسية بالقضايا والتحديات المطروحة على الواقع العربي»، مجلة المفكر، الجزائر، العدد الثالث، فيفري 2008، ص 174.

[18] رمضان أوراغ، «رب ضارة نافعة: العقلاء يوظفون المهارات والعصابات تستغل المرتزقة في معركتها الإعلامية»، متحصل عليه من: https://bit.ly/31bGLrk بتاريخ: 2018/04/20.

♦ رئيس حركة النهضة التونسية ورئيس البرلمان التونسي الحالي.

[19] عبد الله التونسي، مرجع سابق، ص 02.

[20] المرجع نفسه.

[21] محمد مورو، **الشرق الأوسط الجديد: الشعوب في مواجهة أمريكا**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2005، ص 134.

[22] المرجع نفسه، ص 139.

[23] Cherif, Mustapha, **l'islam et l' occident**, odile jocob, paris, 2006, p p 39-40.

[24] محمد سالم الراشد، مرجع سابق.

[25] لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص ص 243-244.

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

[26] المرجع نفسه، ص 417.

[27] محمد سالم الراشد، مرجع سابق.

[28] رفعت السيد أحمد، الشوبكي، **مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر)**، دار الفكر، دمشق، 2005، ص 167.

[29] Mouailhat, Yves–henri, et sylvie de la Foye, **les états unis et l'islam**, Armand colin, Paris, 2006, p 190.

[30] عز الدين كيحل، مرجع سابق.

[31] لزهر بن عيسى، **انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على وضع الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط**، دار الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015، ص 244.

[32] المرجع نفسه، ص 244.

[33] مصباح الشيباني، «الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: العدالة الغائبة»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 423، 2014، ص 138.

[34] محمد سليم قلالة، مرجع سابق، ص 19.

[35] المرجع نفسه، ص 19.

[36] إسماعيل الطراد، **التشريعات المالية والمصرفية في الأردن**، دار وائل، عمان، 1999، ص 43.

[37] رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، دمشق، 2010، ص 357.